

Distr.: General
2 December 2009
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٤٦ من جدول الأعمال
الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه إعلان موسكو بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري العالمي
الأول للسلامة على الطرق (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا العمل على إصدار هذه الرسالة ومرفقها وتعميمها بوصفها وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) فيتالي تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

إعلان موسكو بشأن المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق، الصادر في موسكو، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

نحن الوزراء ورؤساء الوفود، وكذلك ممثلو المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وممثلو القطاع الخاص، وقد اجتمعنا، في موسكو، بالاتحاد الروسي، في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، من أجل المشاركة في المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق،

إذ نعترف بالدور الرائد الذي أدته حكومة الاتحاد الروسي في التحضير للمؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق، والدور الريادي الذي أدته حكومة سلطنة عمان بتقديمها مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الصلة بهذا الموضوع،

وإذ نضع في اعتبارنا أن الإصابات الناجمة عن الحوادث على الطرق تمثل، وفقا لما ورد في التقرير الذي أعدته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، في عام ٢٠٠٤، المعنون التقرير العالمي للوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق والمنشورات التي تلت صدور ذلك التقرير، تمثل إحدى أهم مشاكل الصحة العامة وسببا رئيسيا للوفيات والإصابات الجسدية في العالم بأسره، وأن حركة المرور على الطرق تؤدي كل عام إلى وفاة أكثر من ١,٢ مليون شخص، وإلحاق إصابات جسدية أو إعاقات بأكثر من ٥٠ مليون شخص، وتعد بذلك السبب الرئيسي لوفيات الأطفال والشباب بين سن ٥ و ٢٩ سنة،

وإذ نعرب عن قلقنا لما يعرف من أن أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق تحدث في البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط، وأن أكثر الفئات عرضة لها في هذه البلدان تشمل المشاة وراكبي الدراجات وسائقي وسائل النقل الآلية ذات الإطارين والثلاثة إطارات وركاب وسائل النقل العام التي لا تتوفر فيها شروط السلامة،

وإذ ندرك أنه علاوة على المعاناة الكبيرة المرتبطة بفقدان الحياة والإصابات الجسدية، التي يكابدها الضحايا وأسرههم جراء حوادث المرور على الطرق، تتكبد البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط نتيجة هذه الحوادث خسائر تزيد على ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يفوق مجموع المبالغ التي تتلقاها هذه البلدان في إطار

المساعدة الإنمائية، ويعادل نسبة ١ إلى ١,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ويؤثر بذلك تأثيراً سلبياً على التنمية المستدامة لهذه البلدان،

وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن عدم اتخاذ تدابير لن يؤدي سوى إلى تفاقم هذه المشكلة في المستقبل، حيث تشير التنبؤات إلى أن فقدان الحياة جراء حوادث السير والطرق سيصبح من الأسباب الرئيسية للوفيات بحلول عام ٢٠٢٠، وبخاصة في البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط،

وإذ نؤكد أن أسباب الوفيات والإصابات الجسدية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، وكذلك النتائج المترتبة عليها، معروفة ويمكن درؤها، وأن هذه الأسباب تشمل: ضعف تطبيق نظام الحد الأقصى للسرعة ورفع هذا الحد؛ وقيادة وسائل النقل في حالة سكر؛ وعدم الالتزام باستخدام أحزمة الأمان ومعدات سلامة الأطفال والخوذات، وغيرها من وسائل السلامة الأخرى؛ واستخدام وسائل نقل قديمة أو خربة أو لا تتوفر فيها شروط السلامة؛ وسوء تخطيط الهياكل الأساسية للنقل البري أو عدم صيانة الطرق أو افتقارها للوسائل التكنولوجية الحديثة، وبخاصة ما يتعلق منها بضمان سلامة المشاة؛ وتردي حالة وسائل النقل العام أو افتقارها إلى أسباب السلامة؛ وعدم الالتزام بقوانين السير أو كثرة مخالفات المرور؛ وانخفاض درجة الوعي السياسي وعدم كفاية خدمات الإسعاف ومرافق تأهيل المصابين،

وإذ نقو بأن نسبة كبيرة من حالات الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق مرتبطة بأداء واجبات مهنية وأن اتخاذ التدابير لكفالة سلامة أساطيل وسائل النقل يمكن أن يسهم في رفع مستوى سلامة المرور على الطرق،

وإذ نأخذ في اعتبارنا أن كثيراً من البلدان ذات مستوى الدخل المرتفع تمكنت، خلال العقود الثلاثة الماضية، من تخفيض عدد حالات الوفيات والإصابات الجسدية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، من خلال مواصلة التعاون على تنفيذ برامج الوقاية ذات الأهداف المحددة والمركزة إلى أسس علمية، وإذ نأخذ في اعتبارنا كذلك أن استمرار هذا العمل سيكفل في المستقبل نجاح إقامة شبكات آمنة للنقل، وأنه يجب على البلدان ذات مستوى الدخل المرتفع بناء على ذلك أن تواصل العمل على وضع أهداف طموحة في مجال تخفيض عدد النكبات التي تحدث على الطرق وتحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع، وتيسير تبادل الخبرات في مجال الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق على الصعيد العالمي،

وإذ نلاحظ الجهود التي تبذلها بعض البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط من أجل الاستفادة من الخبرات الرائدة وتحقيق مهام كبيرة وكفالة رصد حوادث المرور على الطرق المسببة للوفاة،

وإذ نشيد بالعمل الذي أدته منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة عمل لجان الأمم المتحدة الإقليمية على مدى سنوات طوال، والدور الرائد لمنظمة الصحة العالمية، بهدف رفع مستوى الدعم السياسي المقدم في مجال سلامة المرور على الطرق، وزيادة حجم الإجراءات الموجهة إلى تعزيز هذه السلامة، والتعاون من أجل الاستفادة من التجارب الرائدة وتنسيق مسائل كفالة سلامة المرور على الطرق في إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإذ نشيد كذلك بالنجاحات التي تحققت في عمل الفريق المعني بالتعاون في مجال سلامة المرور على الطرق في إطار الأمم المتحدة، الذي يمثل آلية تشاورية يشترك فيها أعضاءها بقضايا كفالة سلامة المرور على الطرق، ويشمل نطاق عملها تقديم توصيات إلى الحكومات والمجتمع المدني فيما يتصل باتخاذ خطوات عملية لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة عوامل المخاطرة الأساسية في مجال سلامة المرور على الطرق،

وإذ نعرف بعمل الأطراف الأخرى ذات الاهتمام، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات التمويل الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن منظمات القطاع الخاص،

وإذ نقدر بدور الآلية العالمية المعنية بمسائل سلامة المرور على الطرق، التي أنشئت بموجب مبادرة من البنك الدولي باعتبارها أول آلية تمويل من أجل التعاون على تعزيز إمكانية توفير المساعدة التقنية وتقديم تلك المساعدة في مجال سلامة المرور على الطرق على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية،

وإذ نأخذ في اعتبارنا تقرير لجنة السلامة على الطرق المعنون من أجل سلامة الطرق البرية: قائمة أولويات جديدة للتنمية المستدامة، الذي أشارت فيه اللجنة إلى الارتباط بين سلامة المرور على الطرق والتنمية المستدامة، وضمنته نداء لزيادة حجم الموارد وتعزيز الالتزام بتقييم سلامة الهياكل الأساسية للطرق البرية،

وإذ نأخذ في اعتبارنا نتائج البحوث المدرجة في تقرير المنتدى الدولي للنقل ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون التخليص هائيا من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور: الأهداف الطموحة لتحقيق سلامة المرور على الطرق ونهج النظام الآمن، وكذلك التوصيات التي اشتمل عليها التقرير بأن تتبع جميع البلدان نهج النظام الآمن لتحقيق تلك الأهداف الطموحة، بغض النظر عن مستوى السلامة في تلك البلدان،

وإذ نحيط علماً بالبيانات الواردة في تقرير منظمة الصحة العالمية المعنون التقرير العالمي عن الوقاية من إصابات الأطفال، الذي يشير إلى أن حوادث المرور على الطرق هي السبب الرئيسي للإصابات غير المقصودة وسط الأطفال ويحدد الخصائص الجسدية والسمات الملازمة لنموهم والتي تجعلهم عرضة للإصابة بوجه خاص،

وإذ نسلّم بأن الأزمة العالمية في مجال سلامة المرور على الطرق لا يمكن تخطيها سوى من خلال التعاون فيما بين القطاعات والشركاء وبمشاركة جميع الأطراف ذات الاهتمام في القطاعين العام والخاص مع علاوة على إشراك المجتمع المدني،

وإذ نسلّم بأن سلامة المرور على الطرق مشكلة معقدة يمكن أن يسهم حلّها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تعزيز إمكانية الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور يجب أن يدمج بشكل كامل في الاستراتيجيات الوطنية لتنمية قطاعي النقل والصحة وتطوير البيئة، وأن يجد الدعم من المؤسسات المتعددة والثنائية الأطراف من خلال العمل على نحو أكثر تنظيماً وفعالية وتنسيقاً في مجال تقديم المساعدة الخارجية،

وإذ ندرك أنه يمكن تحقيق نتائج على الصعيد العالمي إذا توفرت المعطيات المطلوبة لتنفيذ التدابير الملائمة على الصعيدين الوطني والمحلي، وأن فعالية الجهود في مجال تحسين حالة سلامة المرور على الطرق في جميع أنحاء العالم تتطلب وجود إرادة سياسية قوية وتحتاج إلى الدعم والموارد على جميع الصعد الوطنية ودون الوطنية والعالمية،

وإذ نشيد بتقرير منظمة الصحة العالمية المعنون التقرير المرحلي العالمي على سلامة المرور على الطرق، والذي ورد فيه لأول مرة تقييم للحالة في البلدان على مستوى العالم، وحددت فيه جوانب القصور ونقطة الانطلاق من أجل تقييم تطورات الحالة في المستقبل،

وإذ نشيد كذلك بالعمل على تنفيذ مشاريع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتوفير الدعم للبلدان ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط من أجل تحديد أهدافها المتعلقة بخفض عدد الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، بجانب تحديد الأهداف الإقليمية،

وقد عقدنا العزم على كفالة أن يستند العمل إلى التجارب الناجحة والدروس المستفادة،

نقرر الآتي:

١ - التعاون على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق؛

- ٢ - تعزيز الدور الرائد والقيادي الذي تؤديه الكيانات الحكومية في مجال سلامة المرور على الطرق، بما في ذلك تحديد هيئات قيادية أو تعزيز قدرات الهيئات القائمة وإقامة آليات ملائمة للتنسيق على الصعيد الوطني ودون الوطني؛
- ٣ - تحديد أهداف طموحة فيما يتعلق بتنفيذ مهمة خفض عدد الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق على الصعيد الوطني، وكفالة ارتباط هذه الأهداف ارتباطاً وثيقاً بخطط الاستثمارات والمبادرات السياسية، وحشد الموارد اللازمة لكفالة التنفيذ الفعال والمستدام للمهام المحددة في إطار نهج النظام الآمن؛
- ٤ - اتخاذ خطوات عملية تجاه وضع السياسات وتنفيذها وإيجاد الحلول المرتبطة بالهياكل الأساسية من أجل توفير الحماية لجميع مستخدمي الطرق، وبخاصة الفئات الأكثر عرضة من السكان، مثل المشاة وراكبي الدراجات والدراجات النارية، والأشخاص الذين يستخدمون وسائل النقل العام التي لا تتوفر فيها شروط السلامة، وكذلك الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ٥ - الشروع في إدخال نظم نقل تتميز بقدر أكبر من السلامة وقابلية الاستدامة، بوسائل من بينها الاستفادة من المبادرات في مجال تخطيط استخدام الأرض ودعم استخدام وسائل بديلة للترحيل؛
- ٦ - كفالة اتساق الصكوك المعيارية القانونية المتعلقة بقضايا سلامة المرور على الطرق وسلامة وسائل النقل والتجارب الرائدة في مجال تحقيق القرارات ذات الصلة التي تصدرها الأمم المتحدة والمؤسسات القانونية، وكذلك تحقيق الاتساق وسط القيادات التي يؤهلها فريق التعاون في مجال السلامة على الطرق في إطار الأمم المتحدة؛
- ٧ - تعزيز الالتزام بالقوانين وفهمها، أو كفالة درجة أكبر من الالتزام والفهم، وتيسير استكمال القوانين التشريعية حسب الاقتضاء، وكذلك استكمال نظم تسجيل وسائل النقل وسائقها مع مراعاة المعايير الدولية في ذلك؛
- ٨ - حث المنظمات على المساهمة بصورة فعالة في تحسين حالة سلامة المرور على الطرق، فيما يختص بتنفيذ المهام الوظيفية، وذلك من خلال استقاء التجارب الرائدة لقيادات أساطيل وسائل النقل والاستفادة من تلك التجارب؛
- ٩ - تعزيز العمل المشترك من خلال تعميق التعاون بين الهيئات الحكومية النظرية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات القطاعين العام والخاص؛

١٠ - استكمال قواعد البيانات على الصعيد الوطني وكفالة ارتقائها إلى المستوى الدولي، بوسائل منها استخدام معايير موحدة لتحديد حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، مثل جميع حالات الوفيات الوقتية أو الوفيات التي تحدث خلال ٣٠ يوماً بسبب حوادث المرور على الطرق، ومعايير موحدة لتحديد الإصابات؛ وتعزيز التعاون الدولي بهدف إعداد نظم موحدة للبيانات الدولية؛

١١ - تعزيز الخدمات الإسعافية المقدمة قبل الوصول إلى المستشفيات وفي داخلها لحالات الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، وكذلك خدمات إعادة تأهيل المصابين وإعادة إدماجهم في المجتمع من خلال سن القوانين المناسبة، وإعداد الكوادر وتعزيز إمكانية الحصول على المساعدة الطبية من أجل توفير خدمات إسعافية حديثة وفعالة لمن يحتاجونها؛

ونوصي بأن تعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ "عقدا للعمل على تحقيق سلامة المرور على الطرق" بهدف تثبيت عدد حالات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق على صعيد العالم عند الحد المتنبأ به وتقليص ذلك العدد من ثم بحلول عام ٢٠٢٠؛

ونقرر إجراء تقييم للنتائج التي تتحقق خلال خمس سنوات بعد المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق؛

ونقترح أن تتيح جماعة المنظمات الدولية المانحة تمويلا إضافيا لدعم تحقيق سلامة المرور على الطرق على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية، وبخاصة في البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط؛

ونوصي بأن تعرب الجمعية العامة عن موافقتها على فحوى هذا الإعلان.

موسكو، الاتحاد الروسي

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩